

# عبد الحميد الجلاصي لـ «العرب»: فرصة التجديد والإصلاح داخل النهضة تم إهدارها

## القيادي السابق في الحركة يرى أن المشهد الحزبي فقد صلاحياته ومعارك القصور لا تعني التونسيين كثيرا



### النهضة تخسر أبرز قياديينها التاريخيين

السردية في تقديره، «ليست اشتغالا على التاريخ بالمعنى الأكاديمي وإن كانت تستند إلى التاريخ، بل هي عمل سياسي وبيداغوجي».



### كتاب «من الجماعة إلى الحزب السياسي» يفكك ويكشف عنه، وفيما يناقش إلى ضرورة الأحزاب في الحياة الديمقراطية لمواجهة الأطروحات الفوضوية، فإنه لم يقفل عن نهاية صلاحياتها حاليا

ويشرح «السردية لا تعنيها النقاشات الأكاديمية حول وجود أو عدم وجود عليسة أو الجازية الهالامية مثلا.. إنها تشغل على الحزب النفسي للجمهورية وتعبئة طاقاتها الروحية وتوظيف رموزها التاريخية والارتكاز على المحطات والملاحم المشتركة لاكتشاف الفرادة وإبراز البصمة الخاصة والمساهمة في بناء المسيرة البشرية. كل انتماء يتضمن قدرا من الإحساس بالثقوب، ولا أحد يعجز بالانتماء إلى «غبار من الأفراد».

وفي ما يخص تطلعاته مستقبلا لتبوء منصب حكومي أو الترشيح للسباق الرئاسي، كشف الجلاصي أنه طيلة السنوات الماضية لم يفكر بتاتا في أي موقع حكومي، كما لم يفكر في الترشيح للمجلس التأسيسي ولا لبرلمان 2014. وفي سنة 2019 توقع مشهدا برلمانيا شبيهة بالحالي وقد أنه قد يكون مفيدا لهؤلاء الأجيال والمساعدة، لذلك ترشح في التصفيات الداخلية في الحزب الذي كان ينتمي إليه وحصل على ترقية الناخبين. واستدرك «لكن طريقة إدارة الملف والانقلاب على الديمقراطية رغم تقديم عرض».

وختم الجلاصي حوارته مع «العرب» قائلا «بالنسبة إلى المستقبل فأني أفضل أن أترك خياراتي مفتوحة على كل شيء».

مناخات نفسية أقل تشنجا تعين على بناء توافقات قيادية».

وفي معرض رده عما كانت الإزواجية في المهام بالنسبة إلى الغنوشي وهو زعيم الحركة ورئيس البرلمان في ذات الوقت قد أضعفت النهضة سياسيا وشعبيا. يجب الجلاصي بأنها مسألة داخلية تهم حركة النهضة ولكنها كمرآة من الخارج يرى صعوبة في الجمع بين الصفتين خاصة بطريقة الإدارة التي يعتمدها.

### مانيفستو جديد

في معرض تقييمه للمشهد السياسي الحالي مع استمرار الصراع على الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث وفي ظل معارك الأحزاب الأيديولوجية، أمام مخاوف حقيقية من الانزلاق في مربع العنف. يقول الجلاصي «أحاول أن أساهم من جانبي في التصحح للبلادي واقتراح حلول وحماية ثورة بدل في سبيلها الآلاف الغالي والنفيس وأتساور في ذلك مع عدد من الأصدقاء».

وأكد أن «وضع الأصدقاء الحالي غير قابل للاستمرار، فالبلاد مشلولة ومعارك القصور لا تعني كثيرا الجمهور».

وعلى رغم الصدام والتنازبات، يعتقد أن الحلول ممكنة ولكنها أصبحت الآن تحت عنوان وسقف الإنقاذ. وحسب رأيه فـ«لتنجيب أسوأ السيناريوهات الممكنة وهو سيناريو الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والانتفلات السياسي نجد أنفسنا بين مشهدي إنقاذ ما تبقى من العهدة بالوصول إلى توافقات تضمن التعايش أو الاتفاق على قواعد فك الارتباط والإقرار بعجز منظومة انتخابات 2019 على الانتعاش الناجح».

ويرى أن الأوضاع الصعبة تتطلب كثيرا من الصبر والشجاعة والتجرد والإخلاص للوطن، لافتا إلى أن الكثير من الشخصيات الوطنية مستعدة لتذليل الصعوبات والقيام بدور الوساطة.

ويعتقد أن تونس بحاجة إلى «مانيفستو جديد» يعود بها إلى مناخات وزخم السنوات الأولى للاستقلال، وزخم السنوات الأولى للثورة. كما يشير أنها بحاجة إلى كسر بعض الأصنام وكشف الغطاء عن عدد من الأوهام الرائجة اليوم التي توهم بان السياسة عملية تقنية وما يشابهه دروس التنمية البشرية.

وبرايه لا بد من إبداع سردية وطنية تخدم إحياء النخوة الوطنية، وهذه

**من الصعوبة أن يجمع الغنوشي بين زعامة النهضة ورئاسة البرلمان معا، خاصة في ظل طريقة الإدارة التي يعتمد عليها**

ولا أزال عند تعهدي، فهناك حقوق لا تسقط بالتقادم».

وبحسب الجلاصي فقد كانت إحدى القضايا الأساسية، التي شغلت عددا من القيادات، هي تحقيق تداول قيادي متوافق عليه بمساعدة الرئيس التاريخي لترسيخ تقاليد جيدة في العمل الحزبي بالبلاد ولدى الحركات الشبيهة في المنطقة وأيضا لتغيير صورة الحركة وفتح آفاق جديدة أمامها.

ويوضح بأن هذا الموضوع استغرق «كل جهودنا - وأظنه لا يزال يستنزف جهود الإصلاحيين في النهضة - بحث لم نصل إلى مرحلة التفكير في الأسماء». وشرح قائلا «ربما كانت تلك أحد أخطاء دعاة الإصلاح فرادى أو جماعة، إذ لو قدموا مرشحا حقيقيا لفرضوا قواعد تنافس جدي تفضي إلى تحقيق التداول أو على الأقل تكسر فزاعة غياب البديل وتفرض تفاوضا مثمرا في ما يتعلق بنمط الحوكمة الداخلية وبنوعية النظام السياسي داخل الحركة».

### تلاعب بالديمقراطية

أقر الجلاصي في كتابه بأن معركة إصلاح الحركة من الداخل كانت مرهقة ودون جدوى، وهو ما قادته في النهاية إلى قرار الانسحاب. ويعزو ذلك إلى ما حصل من تلاعب بالديمقراطية الداخلية خاصة أثناء السباق الانتخابي عام 2019. ويقول إن العمل الحزبي يحتمل التنوع والاختلاف بل يتسع لإمكانية تنظيم قواعد التعايش والتنافس والاستغلال على تغيير موازين القوى الداخلية من خلال توفير الفضاءات التي تسمح ببلورة الأفكار والتبشير بها. وكل هذا مرتبط بتوفر شروط منافسة نزوية والنزول عند مقتضاها. فكلما توفرت هذه الشروط كانت المراهنة على الإصلاح الداخلي هي الخيار الأنسب.

وحسب رأيه فإن «ما حصل من تلاعب بإرادة كبار الناخبين في المناقشة الداخلية لإقرار القائمات الداخلية باستبعاد شخصيات وازنة على خلفية مواقفها من قضايا داخلية، كان في نظري دليلا إضافيا على التلاعب بقواعد اللعبة الديمقراطية ومن ثم عبثية التمسك بإمكانية الإصلاح الداخلي».

وأمام هذا الوضع لم يبق أمامه سوى خيار الصمت أو خيار التصعيد. وعلق قائلا «لم أعود الصمت ولا معنى عندي لتصعيد يكسر كل شيء ويكون فيه الكاسب خاسرا والخاسر خاسرا. ولا معنى عندي لوراثة حطام. خاصة وقد ترسخت لدى القناعة بأن الإدارة السيئة للحركة منذ سنة 2014 كُتبت هويتها واقتدتها الكثير من علامات تميزها القيمي ومحمولها الاجتماعي والثقافي».

وأضاف «لذلك رجحت أن الخيار الأفضل بالنسبة إلي هو إنهاء التجربة مع الأمل في أن يبسر انسحابي توفر

إلى كل ذلك يلامس الكتاب ملامسة أولية ما يروج حول نهاية السرديات الكبرى مثل الإسلام السياسي الجلاصي «فهي قضايا مهمة، لكنها تحتاج إلى معالجة أكثر هدوءا أكثر عمقا. وأيسر الأجوبة في مثل هذه المسائل هي الأجوبة القاطعة بالتأكيد أو بالنفي.. وغالبا ما تكون الإجابة أكثر تعقيدا وتتمثل في إعادة صياغة عميقة لأطر التفكير السابقة».

### تجربة النهضة

بعد تجربة طويلة ضمن صفوف القيادات الأولى في حركة النهضة، قدم الجلاصي قراءته وتقييمه للحركة التي باتت وفق رأي المتابعين عنصرا مغذيا للازمة في البلاد بسبب سياساتها الطامحة إلى النموذج في الحكم وإصرارها على خوض معركة الصلاحيات مع الرئيس قيس سعيد دون تفكير في تداعيات ذلك على واقع واستقرار التونسيين.

وفي اعتقاد الجلاصي فإن السعي إلى التوافق في الحكم ليس تهمة بل هو الغاية من العمل السياسي ولذلك تبني الأحزاب. وبرايه فإن السؤال الدقيق هو: ما هي الغاية من الحكم؟ ولماذا حكم؟ وما هو البرنامج؛ أما ما حاول تقديم مساهمته فيه فهو تقييمه العميق للمسارات الفكرية والسياسية والتنظيمية لحركة النهضة من خلال إصدارها الجديد.

ولخص إلى أن التجربة في صيغتها الراهنة قد تعثرت ووصلت إلى أقصى ما يمكن أن تعطيه، وأن فرصة التجديد قد تم إهدارها، ولكن ذلك لا يعني نهاية التنظيم أو نهاية التعبير الاجتماعية بل ستستمر الحركة لسنوات ولكن باعتبارها تعبيرة لقوى تبحث عن الاستقرار في أحسن الحالات في حين أن البلاد تبحث عن قوى التقدم والتغيير.

وتابع «هذه خلاصتي الشخصية مع تفهمني واحترامي لوجهات نظر أصدقائي الإصلاحيين في الحركة الذين يستمرون في المراهنة والنضال من أجل الإصلاح الجوهري».

أما المسؤولية عن حالة الانسداد الحالية في المشهد السياسي، فيعتقد أن أطرافا متعددة تحملها ومن ضمنها حركة النهضة حسب حجم النفوذ الذي حصلت عليه وحسب الفرص التي أتت لها وخاصة في بداية العهدة لما كانت المبادرة بين يديها لتشكيل حكومة مرجعية الأحزاب والبرلمان حسما تقتضيه الصورة المثلى في الدستور.

ورغم أنه أول من طالب بالإصلاح صلب الحركة، إلا أنه تعرض للانتقادات بسبب عدم معالجته نقاط ضعف الحركة حين كان في صفوفها الأولى. ويرد بالقول «لقد تحملت مسؤوليات قيادية تنفيذية لمدة خمس سنوات منذ الثورة وحتى المؤتمر العاشر ثم اخترت الاقتصا على عضوية مجلس الشورى منذ سنة 2016 وحتى استقالتي.. وبالطبع تحمل نصيبا من المسؤولية في أداء الحركة السياسي والاجتماعي وفي طريقة إدارتها طيلة هذه المدة. هذا من حيث المبدأ».

واستدرك بالقول «لكنني لست هنا بصدد الدفاع عن حصي، ولا أيضا التفتي منها فقد كتبت في نص استقالتي أنني على ذمة أي آلية تضعها حركتي السابقة لتقييم أداء مؤسساتها وهيكلها وقياديتها منذ التحاقني بها في الثلث الأخير من سنة 1979 إلى تاريخ مغادرتي في بداية مارس من سنة 2020،

عند تفكيك السياقات المحلية، التي عاشتها حركة النهضة الإسلامية خلال السنوات العشر الماضية من عمر الثورة في خضم الانفتاح الكامل للأحزاب بمختلف ألوانها للانخراط في العمل السياسي تحت يافطة الديمقراطية، فإنها تطغى لمحة عن أن الحزب لم يتمكن من تجاوز عقده إذا ما تعلق الأمر بطريقة الحكم. وهو ما أشار إليه عبد الحميد الجلاصي أحد أبرز القيايين التاريخيين للحركة في حوارته مع «العرب» حين أكد أن معركة الإصلاح الداخلية كانت مرهقة كما تم إهدار فرص التجديد في ظل التلاعب بالديمقراطية، ما أدى به إلى الاستقالة في نهاية المطاف.

في ذلك الكتابات الأكاديمية أو كتابات الفاعلين المباشرين».

وبرايه فإن ما يستدعي الكتابة هو الحاجة إلى التقييم. وتابع «لن نحقق الثورة التونسية في عهدها الأول كثيرا من المكاسب وهي أهم تجربة انتقال في منطقتنا العربية، رغم أن المقارنة تبدو مخالفة أحيانا، فالتقييم السليم يتم حسبا كان بالإمكان فعله وليس القياس بتجارب أخرى قد تكون لها سياقاتها المختلفة جوهريا».

أما من منظور التونسيين فإن التعثرات لا تخفي وضعف المنجز التنموي أبرز وجوهها، والمنظومة القيادية والأحزاب السياسية التي أفرزتها هي أبرز المسؤولين عن «نصف الفشل».

وأمام كل هذه الاعتبارات اختار البحث في درجة التناسق بين العرض الحزبي المخوف خلال العشري الماضية والمهام الوطنية المطروحة. متوصلا إلى جملة من الأسئلة «هل حظيت الثورة التونسية بقيادة في مستواها؟ وهل استطاعت التنظيمات التي قاومت الاستبداد التأقلم مع الأوضاع الجديدة وإعادة تجديد رسالتها وتجديد هويتها الحركية والخروج من ثقافة السرية والاحتجاج إلى فضاء العلنية وقيادة الدولة؛ وهل نجحت هذه التنظيمات في بناء ثقافة سياسية جديدة بداخلها، وفي ما بينها؛ وهل نجحت في تجديد طبيعة علاقتها بالمجتمع وفي بناء علاقة مع جمهور الناخبين مغايرة لما كانت عليه الأوضاع قبل الثورة».

وعند التأمل يمكن أن نجد في النص بدل الكتاب كتابين اثنين: يفك الكتاب الأول المشهد الحزبي التونسي ويكشف امراضه، وهو هنا

ينحاز بوضوح إلى ضرورة الأحزاب والتناس الحزبي للحياة الديمقراطية على مواجهة الأطروحات الفوضوية، ولكنه في المقابل لا يستطيع أن يغفل نهاية صلاحية المشهد الحزبي الحالي. ويعتقد الجلاصي بـ«أننا نعيش نهاية سياق كامل بثقافته ونوعية تنظيماته ووجوهه أيضا». ولذلك خصص فصلا كاملا للمساهمة بالتفكير في مشهد حزبي مغاير متناسب مع التطور السياسي في البلاد ومع الخبرات التي راكمتها التجربة الحزبية في العالم.

أما الكتاب الثاني فهو ما يشبه أن يكون «دراسة حالة» لتقييم مدى نجاح حركة النهضة في امتحانات تجديد رسالتها وإعادة صياغة هويتها الحركية وإدارة الحكم منجزا وسمه.

أمينة جبران  
صحافية تونسية



تونس - في الرابع من مارس عام 2020 قدم القيادي البارز بحركة النهضة الإسلامية عبد الحميد الجلاصي استقالته بعد 40 عاما أمضاها صلب الحركة مكتفيا برسالة قال فيها «الخلاص التي أصل إليها اليوم أنه تم استنزاف الرصيد الأخلاقي والقيمي والأركان التأسيسية مثل الصدق والإخلاص والتجرد والإيفاء بالتعهدات والديمقراطية والاحترام الاجتماعي والتحرر الحضاري والنبض التغيير».

ويعد مرور سنة على استقالة هزت الحركة لخسارتها ما يعرف بالجيل المؤسس لفوزها، لفائدة أجيال جديدة ظهرت أعقاب ثورة يناير وتفتقد لخبرة قياداتها التاريخية، يقدم الجلاصي وهو مهندس التنظيم السري أثناء مرحلة المواجهة مع الرئيس الراحل زين العابدين بن علي في فترة التسعينات من القرن الماضي الدوافع الحقيقية التي قادته إلى مغادرة الحركة في كتاب بعنوان من «الجماعة إلى الحزب السياسي» مشخصا من خلاله واقع المشهد الحزبي في تونس.

### التأثير لاستبعاد شخصيات في النهضة

**جاء مواقفها دليل إضافي على التلاعب بقواعد اللعبة الديمقراطية داخل الحركة**

وفي حوارته مع «العرب» كشف الجلاصي رسائل كتابه في ما يخص علاقته مع النهضة وأهم استنتاجاته بعد مرور عشر سنوات من مرحلة الانتقال الديمقراطي، مفر بأن جهود الإصلاح والتجديد تم إهدارها، في ظل الانقلاب على الديمقراطية داخل الحزب الإسلامي وعدم التوافق في ما يخص مسألة التداول على قيادة الحركة، لافتا إلى أن المشهد الحزبي فقد صلاحياته في خضم تواصل الصراع على النفوذ ومعارك القصور التي لا تعني التونسيين.

ويعد الجلاصي من أبرز القيادات التاريخية للنهضة، وقد انتقل من عضو في المكتب التنفيذي مشرفا على جهازها الداخلي الذي يضم شؤون العضوية والتكوين والإدارة في يناير 1990 إلى نائب لراشد الغنوشي سنة 2014. وبراى المتابعين فقد خلفت استقالته أثرا معنويا كبيرا صلب النهضة وفتحت الباب أمام استقالات أخرى تعكس ارتفاع عدد «الغاضبين» من توجهات اب التنظيم (الغنوشي).

### إدارة التغيير في سياق انتقالي

يطرح كتاب «من الجماعة إلى الحزب السياسي».. إدارة التغيير في سياق انتقالي» طريقة الجلاصي الخاصة في الاحتفاء بالثورة التونسية، إذ أن الالتزام الثوري هو في العمق عملية تقييم وتأمل ومراجعة تسمح بتعديل المسارات، خاصة أن الفترة الزمنية، التي تفصلنا عن لحظة «الانفجار الثوري» تسمح بذلك. وهو أيضا دعوة للسانة أن يكتبوا ويسألوا تجاربهم. فالكتابة توفر مسافة ضرورية للاستفادة من دروس الخبرة خاصة وأن مناهج الإدارة الجديدة تعتمد منهج المراجعة المحايبة للممارسة. ويقول «لقد تأكدت لدي أهمية هذه الكتابة بعد أن عانيت فقر الكتابة المتعلقة بالتنظيمات السياسية سواء

